

عنوان المحاضرة: التنسيق الضريبي

1- تعريف التنسيق الضريبي

يقصد بعملية التنسيق الضريبي مجموعة القواعد والاتفاقيات والتعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول فيما بينهم، أو بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين حول شروط المعاملة الضريبية والحوافز الضريبية التي تمنح لدول ومستثمري أطراف الاتفاقية خلال فترة محددة قابلة للتجديد".

ويمكن التفرقة بين التجانس الضريبي والتنسيق الضريبي؛ فالتنسيق الضريبي يتجسد من خلال اتفاقيات مبدئية تعبر عن وجود نية للتقارب وأما التجانس الضريبي فيهدف إلى تحقيق تطابق الأسس الضريبية وفرض نفس المعدلات الضريبية.

2- أنواع التنسيق الضريبي

وتتمثل أنواع التنسيق الضريبي حسب عدة معايير والتي تتمثل فيما يلي:

1-2 معيار الزمن:

يصنف التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار إلى:

- ✓ تنسيق ضريبي مؤقت يكون لفترة زمنية محددة 03 أو 05 أو 10 سنوات على أقصى تقدير.
- ✓ تنسيق ضريبي دائم يكون لفترات طويلة نسبياً تفوق 10 سنوات.

2-2 معيار قواعد وبنود التنسيق

ويشمل التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار نوعين هما:

التنسيق الضريبي ذو البنود الثابتة.

التنسيق الضريبي ذو البنود المتغيرة أو المتحركة

3-2 معيار شكل الاتفاقية

يمكن تقسيم التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار إلى ما يلي:

✓ التنسيق الضريبي الثنائي.

✓ التنسيق الضريبي متعدد الأطراف:

4-2 معيار الإطار المحدد لعملية التنسيق الضريبي

ويصنف حسب التعديلات التي تطرأ على المعاملات الضريبية إلى ما يلي:

✓ التنسيق الضريبي محدود النطاق (جزئي).

✓ التنسيق الضريبي الشامل (الكلي).

5-2 معيار درجة التنسيق الضريبي

يصنف التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار إلى صنفين هما:

✓ التنسيق الضريبي الدولي

✓ التنسيق الضريبي الوطني

3- أهداف التنسيق الضريبي:

- ✓ تجنب الانعكاسات السلبية للمنافسة الضريبية الضارة.
- ✓ تحقيق حيادية الضريبية اتجاه الاستثمار والتجارة الدوليين بواسطة التنسيق وإزالة العوائق أمام انتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين الدول المعنية بالتنسيق.
- ✓ القضاء على التضخم.
- ✓ جذب مزيد من الاستثمارات.
- ✓ توفير قاعدة لبناء أسواق المال والبورصات المحلية.
- ✓ تقديم تسهيلات تؤدي إلى عملية تراكم رؤوس الأموال.
- ✓ تخفيض أسعار المنتجات بما يسمح بالتصدير المحلي.

4- أساليب التنسيق الضريبي:

هنالك عدة أساليب للتنسيق الضريبي يمكن للدول الأعضاء في التكامل الاستعانة بها من أجل تحقيق أهدافها، قد تختلف باختلاف الضريبة المطلوب تنسيقها، وفي سياق أساليب التنسيق الكلية يمكن التمييز بين نوعين من الأساليب وهي:

1-4 النوع الأول

يمكن أن يميّز فيه ثلاثة أساليب هي كالاتي:

أ. أسلوب توحيد الضرائب

يقتضي هذا الأسلوب توحيد النظم والتشريعات الضريبية جميع القواعد الفنية التي تحكمها وجميع الضرائب التي يتألف منها الهيكل الضريبي في الدول الأعضاء لتظهر كأنها نظام أو تشريع ضريبي واحد.

ب. الأسلوب النمطي

يقتضي هذا الأسلوب اتخاذ نمط أو نموذج ضريبي معين يتم تطبيقه في جميع الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، كما يدعو إلى بدء التنسيق بتماثل أنظمة الضرائب دون القواعد الفنية التي تحكمها، وقد اتبع عند تعميم نظام الضريبة على القيمة المضافة، التي بدأت تطبيقها فرنسا على دول السوق الأوروبية المشتركة عام 1970 وفق النموذج المعدل لها في فرنسا عام 1967. وفق تصور مفاده أن لتماثل الأنظمة الضريبية في الضرائب على رقم الأعمال أو ضرائب المبيعات دوراً مهماً في ضبط آثارها الاقتصادية أكثر من تماثل قواعدها الفنية.

ج. الأسلوب التمييزي

يقتضي هذا الأسلوب الاتجاه إلى التوافق بين آثار الضرائب من دون تغيير أنظمتها أو قواعدها الفنية إلا وفق ما يقتضيه تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي بين الدول، وهو يفترض وجود ضرائب مختلفة و متميزة في أنظمتها وأحكامها الفنية، ويفترض صعوبة تغييرها أيضاً، كما يفترض أن أولويات تغيير تلك الأنظمة والقواعد تحددها أهداف التكامل، مما يستلزم الانطلاق من واقع الاختلاف بين الدول الأعضاء والتدرج في إزالة الاختلافات في الأنظمة والتشريعات الضريبية بين دول التكامل خطوة خطوة تحددها الأهمية النسبية لإزالة تلك الاختلافات في تحقيق أهداف التكامل ويعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب واقعية وعلمية ومرونة.

2-4 النوع الثاني

يمكن التمييز بين أسلوبين لتنسيق الضرائب في كل من الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة:

أ. أساليب تنسيق الضرائب غير المباشرة:

☞ أسلوب دولة المقصد أو دولة الاستهلاك:

يعني هذا الأسلوب خضوع المنتج لضريبة الدولة التي يُستهلك فيها، لا لضريبة الدولة التي أنتجته، مما يستدعي خصم جميع الضرائب التي يتحملها المنتج عند تصديره من دولة الإنتاج إلى دولة الاستهلاك، ليخضع بعد ذلك لضرائب هذه الدولة من أجل ضمان المساواة في المعاملة الضريبية بينه وبين المنتج المستورد. وهذا يجعله صالحاً للضرائب غير المباشرة دون المباشرة: لأنها الأكثر انعكاساً على مستوى أسعار المنتجات بين الدول.

☞ أسلوب دولة المصدر أو المنشأ

يعني هذا الأسلوب خضوع المنتج لضريبة الدولة التي أنتج فيها أيأ كان مكان استهلاكه، وذلك للصعوبات العملية في تطبيق هذا المبدأ في الضرائب غير المباشرة، وباعتبار أن دولة الاستهلاك هي الأكثر قدرة على تحديد نوع ومعدل الضرائب غير المباشرة التي تتفق مع ظروفها الداخلية، ومع اختلاف ظروف الإنتاج والهياكل الاقتصادية بين الدول الأعضاء الذي يؤثر في مدى إمكانية نقل عبء الضريبة، وصعوبة قياس مقدار ما تم نقله منها كي يمكن خصمه عند تصدير المنتج، مما يؤثر سلباً في حرية المنافسة فيما بينها، فالصعوبات السابقة تجعله غير صالح لهذا النوع من الضرائب.

ب. أساليب تنسيق الضرائب المباشرة:

☞ أسلوب دولة الإقامة:

ويعني هذا الأسلوب خضوع الدخل المكتسب لضريبة دولة إقامة المكلف بغض النظر عن مكان اكتساب الدخل، أي إن الدخل المكتسب في مكان الإقامة يخضع للضريبة نفسها سواء اشتق من المنتجات المباعة في الداخل أم المصدرة إلى الأسواق الخارجية أو اشتق من رأس مال مستثمر في الداخل أم مصدر إلى الخارج، لذلك فإن هذا المبدأ يحقق حيادية الاستيراد سواء كانت المستوردات منتجات أم رأس مال.

☞ أسلوب دولة المنشأ:

ويعني خضوع الدخل المكتسب لضريبة الدولة التي نشأ فيها بغض النظر عن دولة إقامة المكلف أو جنسيته، مهما كان مكان استخدامه، مما يعني أن تصدير هذا الدخل إلى دول أخرى غير الدولة التي نشأ فيها لا يغير من المعاملة الضريبية له ومن ثم يفترض إعفاؤه من ضريبة دولة الإقامة أو الجنسية عند تصديره إليها بعد اكتسابه، لذلك فإن هذا المبدأ يحقق حيادية التصدير سواء كانت الصادرات منتجات أم رأس مال، وقد التزمت الدول الأوروبية بهذا الأسلوب في الضرائب المباشرة لأنه يضمن حيادية مواقع الإنتاج، فالاتفاق على هذا الأسلوب بين الدول الأعضاء يؤدي إلى منع الازدواج الضريبي فيما بينها من دون الحاجة إلى اتفاقيات لذلك، وهذا ما جعله أسلوباً مناسباً للضرائب المباشرة.

5- آثار التنسيق الضريبي**1-5 الآثار الايجابية:**

- ✓ الحد من ظاهرة الازدواج الضريبي
- ✓ محاربة التهرب والغش الضريبي.
- ✓ تفادي المنافسة الضريبية الضارة.
- ✓ التي تكون ضارة بالدول.
- ✓ تقليص حجم الاختلافات في القواعد الضريبية.

2-5 الآثار السلبية

- ✓ تراجع الحصيلة الضريبية لدى بعض الدول نتيجة تغيير المعدلات الضريبية.
- ✓ تغيير قواعد الوعاء الضريبي خاصة فيما يتعلق بالأعباء القابلة للحسم من الوعاء.

6- درجات التنسيق الضريبي

وتتمثل درجات التنسيق الضريبي فيما يلي:

1-6 التجانس أو التوحيد الضريبي

هو أعلى أشكال التنسيق الذي يستلزم وجود نفس الضريبة التي تساوي العبء الضريبي في ظل ظروف متساوية.

2-6 التوافق الضريبي

ينطوي على تعديل هيكل الضرائب من أجل مواجهة أو تعويض الآثار المشوهة الناجمة عن التفاوت في العبء الضريبي على عملية التكامل، غير أن هذا التعديل لا يعني أن عناصر الهيكل الضريبي متطابقة من حيث معدل الضريبة أو المزايا الضريبية إلى أقصى حد، وإلا فلن يكون هناك اختلاف عن التجانس أو التوحيد الضريبي. ففي الواقع، لا يؤثر التوافق على معدلات الضريبة أو المزايا الضريبية إلى أقصى حد، ذلك أنه يترك مجالاً أكبر لصانعي السياسات لاتخاذ قرارات السياسة الضريبية، لذا يستعمل الاقتصادي فيلابوس مثلاً لمزايا التعريف الجمركية المشتركة التي قد لا تكون موحدة ولكنها متوافقة عندما تحترم جميع الأطراف مبدأ المعاملة بالمثل.

3-6 التنسيق الضريبي

يختلف مفهوم التنسيق الضريبي في الأدبيات الاقتصادية بشكل كبير عن المفاهيم الأخرى، ويرى الاقتصادي Velayos، أن التنسيق قد يتضمن عناصر مختلفة من التصنيفات الأخرى، أي أنه فئة بينية لا تقتصر على فئة واحدة من التنسيق. فالتنسيق الضريبي عملية يتم من خلالها التوصل بشكل أحادي أو من خلال التعاون الجماعي إلى حالة من التوافق الضريبي بين الدول، كما أنه لا يعني بالضرورة توحيد الضرائب وإنما يعني تعديل بعض الضرائب في دولة ما أو في عدد من الدول، أو توحيد النظم الضريبية بين الدول لتتماشى مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول التي تربطها علاقة تجارية قوية أو تشكل فيما بينها مجموعة اقتصادية مشتركة، وبحيث لا يؤدي التعديل إلى زيادة العبء الضريبي. وعلى هذا يختلف التنسيق الضريبي عن التجانس الضريبي فيكون التجانس الضريبي مثلاً لهدف نهائي لعملية التنسيق.

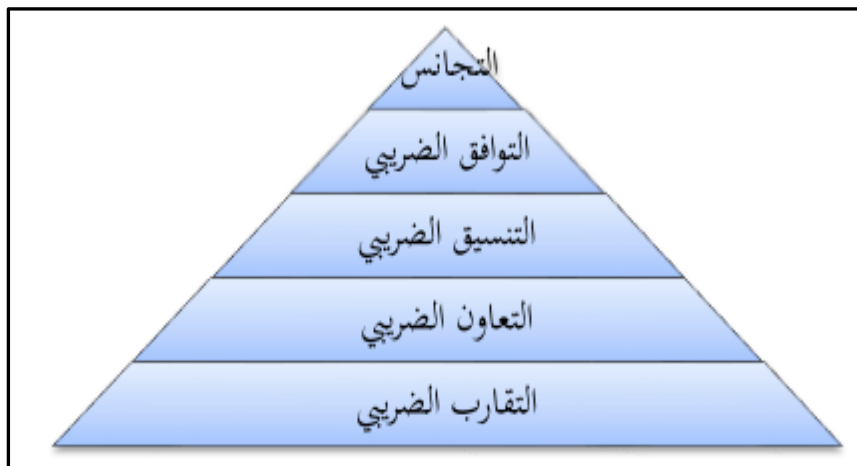
4-6 التعاون الضريبي

ينطوي على شرط المساعدة المتبادلة، إما الأسباب التبادلية فيما يتعلق بتبادل المعلومات المتعلقة بالضرائب بين البلدان، أو من خلال المنفعة المتبادلة هو الحال عند حدوث ازدواج ضريبي فتلتزم الدولتان بالتعاون والتعاون لا ينطوي على تقاسم سياسة ضريبية مشتركة حيث أن هذا سيكون مستوى أعلى من التنسيق، ولكن قد يكون عمليا، كما في الأمثلة السابقة، أو نظريا من خلال تحديد المشورة الضريبية ومشاركة أمثلة الممارسات المثلى كالتعاون النظري. وعلى هذا يساهم التعاون في التطبيق المتسق لأنظمة الضريبية بين السلطات الجبائية من خلال إنشاء آليات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف يمكن أن تتماشى مع إدارات الضرائب.

5-6 التقارب الضريبي

يعرف Velayos التقارب الضريبي على أنه حركة عفوية (حتمية أحيانا، وإن كانت غير مرغوبة) في نفس النوع من اتجاه السياسة الضريبية نتيجة لضغوط العولة والمنافسة. ويتم تصنيف التقارب في الخطوة الخامسة والأخيرة من وجهة نظر الالتزامات السياسية الطوعية لأنه لم يتم اتخاذ إجراء التنسيق خاصة لأسباب تتعلق بالإرادة السياسية، ولكن لأن البلاد لا تستطيع الهروب من هذا الاتجاه أو الاعتراف بأنه من مصلحتها اتخاذ هذا الإجراء.

ويمكن تلخيص درجات التنسيق الضريبي من خلال الشكل الموالي:



قائمة المراجع المعتمدة في المحاضرة

- ❖ محمد عباس محرز، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه علوم فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005.
- ❖ جعفري عمار وآخرون، التنسيق الضريبي كألية لتحقيق التكامل الاقتصادي، مجلة الحقوق السياسية، المجلد 09، العدد 02، جامعة خنشلة، 2022.
- ❖ صالح بزة، مطبوعة في مقياس النظم الضريبية الدولية، جامعة البشيرالابراهيمي برج بوعريج الجزائر، دون سنة نشر.
- ❖ نجاة نوي، مطبوعة بيداغوجية بعنوان محاضرات في مقياس النظم الضريبية الدولية، جامعة بومرداس، 2022
- ❖ <https://arab-ency.com.sy/law/details/25927/4> تاريخ الاطلاع 18 مارس 2024